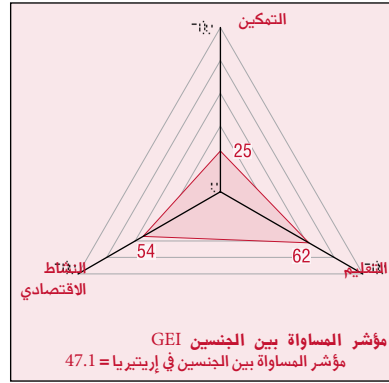
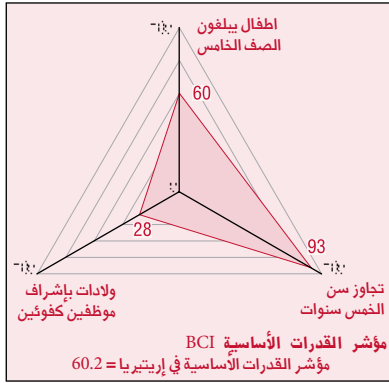


## ■ إريتريا

### سجن مفتوح يواجه الأزمة العالمية

في غياب دستور حقيقي، أو برلمان فعال، أو قضاء مستقل، أو صحافة حرة، أو مساءلة بيروقراطية، أو موازنة وطنية منشورة رسمياً، تفتقد إريتريا أكثر بلدان العالم عسكرياً، الآليات المطلوبة لإدارة الأزمة العالمية الحالية. لقد استنفذ تفلس الاقتصاد العالمي التحويلات المالية الواردة إلى إريتريا، بينما ناطحت أسعار الغذاء والوقود عنان السماء. وتحتاج البلاد في الوقت الحالي إلى تغيير فوري نحو نظام ديمقراطي للحكم، يكون مدعوماً من قبل المجتمع الدولي. ويبدو أن المعونات الإنسانية التي رصدتها منظمات غير حكومية دولية كانت خطة الطوارئ الأكثر فاعلية، لإنقاذ الشعب الإريتري الذي لا حول له ولا قوة.



الحركة الإريتريّة للديمقراطية وحقوق الإنسان

دانيال ماكينون  
Daniel R Mekonnen

قبل أن تزداد حدة الأزمة المالية العالمية، وبوقت طويل وفي أواخر العام 2008، كانت إريتريا بالفعل تعاني فوضى اقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة، من صنع يديها. فالبلد يتمتع بواحد من أفقر السجلات في حماية حقوق الإنسان على مستوى العالم، وذلك بحكم شهادة هيئات الرصد الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان، بما فيها اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ومجموعة عمل الأمم المتحدة حول الاعتقال التعسفي. وقد ازدادت أزمة حقوق الإنسان سوءاً بعد الصراع الحدودي مع إثيوبيا في الفترة من 1998-2000، حيث دأبت الحكومة مذاك على استخدام تداعيات الصراع، كذريعة لقمع الحقوق والحريات الأساسية.

### سجن مفتوح

كدولة مستقلة منذ العام 1991، كان الوقت لأن تمنح إريتريا الحرية الحقيقية لمواطنيها. فالحقيقة أن الملامح المعتادة لحكومة حرة وديمقراطية، تكاد لا ترى<sup>(1)</sup>. فجميع بلدان العالم لديها دستور وطني

أنه منذ الاستقلال، لم تتمتع إريتريا بأي انتخابات حرة عادلة. اليوم، وطوابير الخبز تنتشر في شوارع العاصمة أسمرا، أصبحت الحياة غاية في الصعوبة على الإريتريين. فعلى غرار ما قامت به سلطات احتلال "الدريج" Dreg (لجنة تنسيق القوات المسلحة والشرطة والجيش الإقليمي) في سبعينيات القرن المنصرم، يبدو أن الحكومة قد أعلنت الحرب على شعبها. فهناك مقولة شائعة وسط الإريتريين بأن الفارق الوحيد بين الدريج والحكم الراهن للجهة الشعبية للديمقراطية والعدالة (PFDJ)، هو أن المسؤولين في لجنة/الدريج، اعتادوا التحدث باللغة الأمهرية (اللغة الإثيوبية الرسمية) بينما يتواصل مسؤولو الجهة بـ"التيجرينيا" وهي لهجة ذات صفة رسمية فعلية. والأفراد الذين لا يشاركون في أيديولوجية الدولة، أو التابعون لمعتقدات دينية، أو غير المدعومين رسمياً من قبل الحكومة،

نافذ، ومعظم البلدان أيضاً لديها برلمانات تعمل. كما أن بلاد العالم أجمع، تجري انتخابات منتظمة ودورية، بغض النظر عما إذا كانت حرة أو عادلة بالمعنى الحقيقي. كما أن البلاد تسمح بمنافذ للإعلام الخاص، حتى ولو أصبحت وسائله النظامية مقيدة، إلى درجة أنها لا تعطي أي مساحة لحرية الصحافة. في إريتريا، تبنت الحكومة دستور العام 1997، لكنها لم تطبقه قط. كما توقف البرلمان عن العمل في شباط/فبراير 2002. واختفى الإعلام الخاص (الإذاعة، والتلفاز، والمطبوع والإلكتروني) بين عامي 1997 و2001، فقط المنافذ التي تملكها الحكومة هي التي ظلت تعمل، ومن ثم ظل انتمائها طوال الوقت للنخبة الحاكمة، بدلا من الانتماء إلى ذكر الحقيقة. والأسوأ من كل هذا وذاك،

Justice: Framing a Model for Eritrea', unpublished LLD thesis, University of the Free State.

(1) انظر: ماكينون، "العدالة الانتقالية: تأطير نموذج لإريتريا، أطروحة غير منشورة: Mekonnen, D.R. (2008). 'Transitional

غالبًا ما يكونون مستهدفين وعلى نحو منظم، بالعقاب الشديد من قبل الجهاز الأمني والعسكري. والنتيجة، أن انتهاكات حقوق الإنسان متفشية هناك. فالانتهاك هو القاعدة، والحماية هي الاستثناء. فبعض التقديرات المحافظة تشير إلى أن أكثر من 20 ألف نسمة موجودون في السجون، بدون محاكمة أو أي اتصال مع العالم الخارجي، في أكثر من 300 موقع رسمي وغير رسمي على امتداد الدولة. ومعظم هذه المواقع تدار بواسطة جنرالات الجيش، الذين لا يتعرضون، وغير القابلين للمساءلة، أمام الشرطة أو المحاكم العادية. اختصارًا، لقد تحول البلد إلى سجن مفتوح، حيث تنتهك الحقوق والحريات الأساسية عبر ممارسات مريعة كابوسية كافية (نسبة إلى "كافكا") منتشرة، ومتغلغلة.

## المؤشرات الاجتماعية والتنموية

مؤشرات التنمية متناقضة. فالتقارير الواردة من بعض المصادر، تشير إلى "تقدم" في مجالات بعينها، مثل معدل وفيات المواليد وأمراض الأمهات. في حين أن الأجواء السياسية بالغة القمعية، كما أن استحالة الحصول على بيانات موثوقة، تجعل من الصعوبة اتخاذ هذه الحسابات كقيمة موثوق بها. كما أن السياسات الاقتصادية المعيبة للجهة الشعبية للديمقراطية والعدالة، قد استنزفت تمامًا الاقتصاديات الوطنية والمحلية، على مدى فترة طويلة سبقت الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في أواخر العام 2008.

وكثير من التقارير الواردة من مصادر مستقلة تضع إريتريا في وضع بائس. على سبيل المثال، يضع مؤشر الجوع العالمي إريتريا في المرتبة الثالثة من أسفل، أي رقم 116 بين 118 دولة ورد تقييمها في التقرير<sup>(2)</sup>. ويسجل البلد في الوقت نفسه درجات حرجة على مؤشر القدرات الأساسية، ما يدل على صعوبات بالغة في كل بعد من

(2) Welt Hunger Ilfe (2007). The Challenge of Hunger 2007.

Available from: <www.welthungerhilfe.de/fileadmin/media/pdf/Pressemitteilungen/DWHH\_GHI\_english.pdf>. Accessed 4 January 2008.

أبعاد التنمية الاجتماعية<sup>(3)</sup>. وفي حرية الصحافة، تأتي إريتريا في الترتيب الأسوأ في العالم، لتحل محل كوريا الشمالية، وفق تقارير "صحافيون بلا حدود"<sup>(4)</sup>. وعلى الرغم من صغر عدد سكان إريتريا الذي يبلغ 4 ملايين نسمة، إلا أن السجل المنذر لانتهاكات حقوق الإنسان، قد تسبب في أن تحل البلد كرايع أكبر مصدر للاجئين في العالم. فطلبات اللجوء التي بلغ عددها 19 ألفًا و400 طلب جديد في الفترة من 2005-2006 جعل البلد يأتي في مقدمة الدول التي تعمها الفوضى، المتمثلة في الصومال والعراق وزيمبابوي<sup>(5)</sup>.

## البلد الأكثر عسكرية

العسكرة المكثفة شر آخر مستطير. فالطلاب في المدارس الثانوية مجبرون على الالتحاق بمعسكرات الجيش، من أجل "التعليم الرسمي". ومن بين هذه المعسكرات، معسكر "ساوا" للتدريب العسكري سيئ السمعة. حيث يتعلم الطلاب فيه الانضباط تحت الحكم العسكري الصارم. وبرنامج الخدمة العسكرية الوطنية الذي يتصف بسوء المعاملة، ويبدأ عند سن الثامنة عشرة إلى ما لا نهاية، يواصل هذه المرحلة الإعدادية من التنشئة والتشرب الذهني. والانتهاكات المريعة العديدة التي ترتكب في ظل برنامج الخدمة العسكرية الوطنية، تشمل الاعتصاب وأشكالاً أخرى من العنف الجنسي ضد المجندات.

وفي السنوات الأخيرة، أحكم القادة العسكريون السيطرة على جميع المؤسسات الأكاديمية الكبيرة. في العام 2003، ورد ترتيب البلد بصفحتها الدولة الأكثر عسكرية في العالم، وأعلى ثالث دولة في العالم بعد

(3) Social Watch Report 2008.

(4) Reporters without Borders (2007). Annual Worldwide Press Freedom Index.

Available from: <www.rs.org/article.php3?id\_article=24025>. Accessed 16 October 2007.

(5) UN High Commission for Refugees (UNHCR) (2007). Global Trends: Refugees, Asylum Seekers, Returnees, Internally Displaced and Stateless Persons. Geneva.

Available from: <www.unhcr.dk/Pdf/statistics/global\_trends\_2006.pdf>

كوريا الشمالية وأنجولا، نسبة إلى إجمالي الناتج القومي الذي يخصص للجيش<sup>(6)</sup>. وفي منتصف العام 2000، كان الجيش الإريتري يضم 300.000 فرد في صفوفه، أكثر من أي وقت مضى في التاريخ. ومنذ ذلك الحين، يقال إن الأعداد قد ازدادت. وتشكل المجندات ما يصل إلى 45.27% من إجمالي الجيش الوطني، وتتحدد درجة استضعافهن وتعرضهن للانتهاكات، وفق نسبة عددتهن. وقد تفاقمت الأزمة السائدة في البلاد بسبب تقلص الاقتصاد العالمي، والتي أثرت تأثيرًا شديدًا على التحويلات المالية من الخارج. فقد ارتفعت أسعار الغذاء والوقود ارتفاعات جنونية. فقد ذكر أن أسعار الوقود التي تنظمها الحكومة بصرامة، تعد الأعلى في العالم. والواقع أن الوقود يكاد لا يكون موجودًا. ويمكن شراء الطعام وبصورة قانونية فقط، من خلال المنافذ التي تملكها الحكومة، وعلى الفلاحين بيع الحبوب لهذه المتاجر بسعر ثابت، وقد تم تجريم بيع الحبوب في الأسواق المحلية، وهو ما ذكره الرئيس نفسه في موجز إعلامي مكثف.

## الاستجابة الحكومية للأزمة

ترفض الحكومة رفضًا مطلقًا تقارير الحرمان الاقتصادي، وأيضًا تقارير القمع السياسي، بصفحتها "دعاية الأعداء". والحقيقة أن الرئيس قد هزئ من الروايات الخاصة بالصعوبات الاقتصادية السائدة، كونها لا تمثل سوى أكثر من إحباطات من قبل "أشخاص متممين وفاسدين"، لا يعرفون كيف ينفقون مواردهم. وفي الواقع، يموت الناس فعليًا من الجوع في مجاعة سببها الجهة الشعبية للديمقراطية والعدالة. ومع غياب دستور عامل، وبرلمان فاعل، وقضاء مستقل، وصحافة حرة، ومساءلة بيروقراطية، أو حتى موازنة رسمية منشورة، تفتقد إريتريا بشدة إلى الآليات التشريعية والإدارية والمؤسسية، المطلوبة للاستجابة للأزمة العالمية الراهنة.

فضلاً عن ذلك، فإن الآليات التقليدية

(6) Awate Team (2003). Defending Indefensible, Indulging Incompetence. Available from: <www.unhcr.dk/Pdf/statistics/global\_trends\_2006.pdf>.

إن إريتريا في حاجة إلى تغيير فوري، نحو نظام حكم ديمقراطي يحظى بدعم المجتمع الدولي. وإلى أن يحصل هذا، يبدو أن المساعدات الإنسانية المرصودة من قبل المنظمات غير الحكومية الدولية، هي المنحى الأكثر فاعلية لإنقاذ حياة الشعب، والذي لا حول له ولا قوة، ويعاني اختناقاً بسبب القمع السياسي الشديد، والانهمار الاقتصادي.

المجتمع المدني<sup>(7)</sup>. ومنظمات المجتمع المدني الوحيدة المستقلة، مثل الحركة الإريترية للديمقراطية وحقوق الإنسان، تعمل من المنفى، والتي تتعرض للانتقاد من قبل الحكومة بوصفها "جواسيس الأعداء". فإذا ألقى القبض على أعضاء تلك المنظمات داخل البلاد، فإنهم يسجنون ويعذبون.

## التعاون الدولي

التعاون الدولي أمر حرج بالنسبة لحل الأزمات العالمية المتعددة، والتي تؤثر على الشعوب في البلدان النامية على نحو متفاوت. فعلى مدى سنوات طويلة، تم تغطية نقص الغذاء في إريتريا عبر المعونات الغذائية التي تبرع بها المجتمع الدولي (بالرغم من أن الحكومة لا تقر بهذا). وقد لعبت منظمات الإغاثة الدولية والمنظمات غير الحكومية دوراً في هذا الصدد. ولكن كثيراً من تلك المنظمات تعرض للطرد بسبب السياسات الوهمية للحكومة، المتمثلة في "الاعتماد على الذات". فبرفضها المعونات الغذائية، تزيد الحكومة من صعوبة دخول هذه المساعدات إلى البلاد. فهي تفضل المساعدات نقدًا وعدًا.

يظل الاتحاد الأوروبي أحد المصادر الرئيسية لإمداد المعونات الغذائية والتنمية لإريتريا. ويناقش المسؤولون في الاتحاد حالياً جدوى مساعدات التنمية والتي تبلغ 122 مليون يورو (نحو 161 دولاراً أمريكياً) من صندوق التنمية الأوروبي العاشر، ولكن ثمة قلق في ما يتعلق بازدياد الحكومة الإريترية للمتطلبات القانونية، المرفقة بأي خطة تنمية مسؤولة. وتشمل هذه المتطلبات الالتزام بمبادئ الحكم الرشيد، والمساءلة، واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون، والتي لا يوجد أي منها في إريتريا. فالدولة ليست لديها الإرادة السياسية، ولا وسائل ضمان سياسات تنمية حقيقية، كما أنها تفتقد إلى وجود عملية صنع قرار، تتسم بالشفافية؛ يمكنها صياغة وتطبيق سياسات الدولة، للتغلب على الأزمة العالمية الراهنة.

(7) لمزيد من النقاش حول هذه النقطة راجع:

Daniel R. Mekonnen "The Abolition of Female Circumcision in Eritrea: Inadequacies of New Legislation". African Human Rights Law Journal 2007 7(2): 407-408.

للتغلب على الأزمة، مثل الهجرة، تكاد لا تكون موجودة. ففي ظل القانون العسكري الخانق، فإن منافذ الخروج والدخول محكمة الإغلاق. وبعد استنزاف الموارد الشحيحة أياً كانت التي قد تمتلكها الفئات العريضة المكافحة، خصوصاً النساء، والشيوخ والأطفال، فإنهم يعجزون عن الخروج إلى أي مكان، ويضطرون إلى الاستسلام للموت في قراهم. وعلى الحكومة الآن تبني أي برامج لحماية السكان الأكثر استضعافاً.

## المنظمات غير الحكومية التي

### تديرها حكومة الكونغو

تعطي إحدى الأجنحة التنموية البارزة، والقائمة على النهج الحقوقي، أفضلية استراتيجية لتمكين المجتمعات المحلية والمساءلة. حيث تمد هذه المقاربة الناس بالقوة والقدرة؛ ليصبحوا الفاعلين الرئيسيين لحياتهم. ومن طرق تحقيق هذا مشاركة منظمات المجتمع المدني المستقل، والمنظمات غير الحكومية المحلية، التي تمثل مصالح مجتمعاتها. ولكن للأسف، الأجواء السائدة في إريتريا تجعل من المستحيل عمل مجتمع مدني مستقل. فالبلد ليس لديها سوى ثلاث من المنظمات المحلية النشطة، المنخرطة في أجنحة التنمية الوطنية، والتي تعمل على إفادة السكان عموماً، وهي: "الاتحاد الوطني للمرأة الإريترية" (NUEW)، و"الاتحاد الوطني للشباب والطلاب الإريتريين" (NUEYS)، و"الاتحاد الوطني للعمال الإريتريين" (NCEW). أما بقية منظمات المجتمع المدني، فتعاني الجبن ولا يوجد سوى اسم فقط.

حتى المنظمات الثلاث النشطة ليست حقيقية، أو مستقلة بما يكفي لتمثيل مصالح قواعدها الشعبية، كما هو شائع. فهي تعمل (كفروع) لاتحادات المرأة والشباب والعمال، والتي تنتقي قياداتها وتدير انتماءاتها. بمعنى آخر، تمثل هذه الجمعيات أمثلة نموذجية للمنظمات غير الحكومية التي تديرها الحكومة، والمصممة من أجل الإدارة على اعتماد الدولة على المعونات الأجنبية، والتملق من خلال مشاركة